حكاية ومحكيا عنه فاذن ظهر ان الحق ما افاده المحقق الدواني
ونظرد لك قولنا كل حمد لله تعالى فانه حمد من حيث كل حمد حكاية
نفسها محكي عنها وقد خرجت جوابه فتأصل فانه جيد اصم اي سديد
لا تتسمح الجواب وقد سمعت المحقق الدواني اسمع الجواب هذا و
الله اعلم بالصواب والمقصد بالحكاية عن الشيخ قانشاء والمبين
محكي عنه لبيتعدد به الوجدان لان المحكي عنه لكن لم يقصد
الحكاية عنه كما توهم البعض ومنه امر ونهي وتمني وترجي و
استفهام وغير ذلك من الدعاء والالتماس والنداء والتنبيه
كالامر ما وضع لطلب الفعل على سبيل الاستعلاء والنهي ما وضع
لطلب الكف على سبيل الاستعلاء والتمني ما وضع لشيء يتمنى
على سبيل المحبة امكن او لم يكن والترجي ما وضع لطلب شيء
على سبيل المحبة امكن او لم يكن والترجي ما وضع لطلب شيء
ممكن على سبيل المحبة والاستفهام ما وضع لطلب الفهم والدعاء
والالتماس ما دل على طلب شيء من الاعلى في ظنه والمساوي
كذلك والنداء ما وضع لطلب الاقبال والتنبيه انشاء غير طلبي
على الطلب والتفصيل في كتب المعاني وان لم يصح السكوت عليه
فناقص منه تقييدي كغلام زيد وامتزاجي كاحد عشر وغيره

كفى الدار المفهوم ان جوز العقل تكثره

اي ذلك المفهوم باعتبار صدقه على الافراد مراعاة لتجويز من
حيث تصوره اي ذلك المفهوم مع قطع النظر عن امر خارج
نكلي يمتنع افراده كالكليات الفرضية كالانسان واشباهه او يمتنع

اما معدوم

اما معدوم كالعنقاء او موجود في شخص او اكثر كالواجب والممكن
وقد يطلق الكلي على ما يمكن افراده المتكثرة موجودة او معدومة وقد
يطلق على ما يوجد فرد منه مع امكان الغير او امتناعه والا لجاز نفس
تصوره تجزي ظاهر هذا يدل على ان الكلي ملكه والجزئي عدم وفيه
السيد رح على ثلاثة وتفصيل الاقسام ان من المفهومات ما هو مشتمل
على الهيئة المانعة من الشركة ومنها ما هو بخلافه فالاول لا يدرك
الا بالحواس اذ ادراك حضوري والثانية لا يدرك الا بالتعقل لان
ادراك العقل ذلك وهو لا ينكر وجودها في الحواس فان حصول الصورة
فيها وان كان شيئا كما يراه الشيخ وانحان جائنا للمعلوم لكنه موافق لها
في الهيئة فحصولها مستلزم لحصول المهية بل انما تنكر احساسه لان
ادراك كل حاسة مفتقر على ادراك بعض المدركات الاخرى ان المطعوم
يحصل في الذائقة مع اللوث والطعم مع انه لا يدرك الا الثاني وهذا من
من القطريات عندهم وهو جيد وبذلك تلوح ان الكليات كما تحصل
في العقل تحصل في الحواس فالحكم بتعقل العقل دون الحواس تحكم والاول
ليس جزئيا والثاني يتحصل الحقوم تارة والكلية والجزئية من معقولات
الثانية لم يعتبر والادراك الحضوري فيها وتالوا مناط الكلية والجزئية
في الادراك فيما هو مدرك بالحواس جزئي وما هو مدرك بالعقل
كلي فالجزئي الامور المشتمل على الهيئة والكلي سلبه لكن من شأنه لا تمنع
على الهيئة تجزئ مكثرة والكلي عدم ولعلك تقول هذا لا يصح على
مذهب من يجعلها من صفات المعدوم فان المعدوم كما يدرك غير حاصل
في جمع النور انما الحاصل شبحه فاستمع ان الحق المطابق لراي المشائين

صح في صور البصرات
مستلزما حصولها الكلية فان الشيخ لم
يدرك
مقتضر